

تعريف مجمل بكتاب القطيعة بين المثقف والفقيه

يحيى محمد

في كتاب (القطيعة بين المثقف والفقيه) الذي صدرت طبعته الرابعة عن دار ابيكالو عام 2021، اشرنا الى أن للمثقف الديني موقفين معرفيين، أحدهما أطلقنا عليه (النظر) والذي يعني مزاوله الترجيح بين الآراء العلمية، وخصصنا له كتاب (الإجتهد والتقليد والإتباع والنظر). أما الموقف الآخر فهو نوع من الإجتهد يقوم به المثقف طبقاً لما يحمله من مرتكزات معرفية ناتجة عن تنوع مطالعته وكثرة تأملاته.

ومع أن المثقف لا يعد من أهل الصنعة والإختصاص فيما يتعامل به من قضايا معرفية في الغالب؛ إلا أن له الحق في التعبير عن آرائه وإجتهداته، مع أخذ إعتبار أن بين المختص وغيره عدداً من المشتركات المتعلقة بالكشف المعرفي، وأنه قد تترجح أحياناً الرؤية الكشفية لغير المختص على المختص لإعتبارات الضعف المنهجي التي قد يقع في أسرها الأخير. وبالتالي انهما يتساويان في الكشف الوجداني، كما يتساويان في العلم الذي يعجز عنه البرهان، كما قد يترجح العلم الوجداني على الدليل الصناعي.

ويتصف المثقف بعدد من الخصائص المعرفية، فهو ذو قدر واسع من الإطلاع والمعارف الفكرية المتنوعة، وأن معارفه نابعة أساساً من قضايا الواقع وشؤونه، وأن إهتمامه الغالب منصب على المجالات التي لها علاقة ماسة بالمجتمع لخلق الرأي العام.

وهو من ناحية ينقسم إلى المفكر الذي هو مؤهل للإبداع المعرفي وإلى المثقف العادي، وبينهما حدود وسطى لا تتناهى. كما أنه ينقسم من ناحية ثانية إلى المثقف الديني والمثقف العلماني، وهذا الأخير على أصناف خمسة، هي: المثقف العلمي والذرائعي والميتافيزيائي والعقلاني واللاعقلي. وبالتالي فلدينا ثلاث دوائر بنيوية للمعرفة، هي دائرة المثقف الديني ودائرة المثقف العلماني ودائرة المختص كما هي الحال مع الفقيه في الساحة الإسلامية. وأن بين الدائرتين الأخيرتين تباعداً تاماً، فكل منهما يقع في الطرف المقابل من الآخر، لكن يتوسطهما المثقف الديني، حيث يحمل جوانب مشتركة لكل منهما، كما أنه يختلف عنهما، ويمارس دوراً مضاداً لكليهما.

مع هذا فإن جميع نزعات الأصناف العلمانية تتجسد في المثقف الديني وإن بنسب وهيئات مختلفة، وأقرب هذه النزعات الشكل الميتافيزيائي حيث يتمثل في ظاهرة الوحي والنص.

ويتجسد الفارق العام بين المثقف الديني والعلماني من حيث تصور كل منهما لعلاقات الإنسان: علاقته بنفسه وبالمجتمع والطبيعة والميتافزيقا الغيبية. فالمثقف الديني ينطلق من نظرية الإستخلاف وحمل الأمانة الربانية، فقد عالجهما من خلال محورين؛ أحدهما ديني مجمل، والآخر واقعي مفصل كما تدل عليه ظاهرة السنن الطبيعية في الواقع الموضوعي. ومنه يتحدد منطلق المثقف الديني في ربطه لعالم الغيب بالشهادة، أو النص بالواقع، مما يبرر إختلافه الجذري عن المثقف العلماني بجميع أشكاله وصوره.

أما إختلاف المثقف الديني عن الفقيه، فهو أن هذا الأخير خلافاً للأول يكاد يلغي حظ الواقع من المنظومة المعرفية، حيث يكتفي بما جاء في النص وتقريرات السلف.

ومن حيث العلاقة بين المثقف والفقيه فقد أجرينا نوعين مختلفين من المقارنة، أحدهما راعينا فيه الجنبه الواقعية التي جسدها كل منهما على أرض الواقع، حيث اكتفينا بنماذج محددة من المثقفين هم رواد الفكر الإسلامي الحديث، وقارنا بين مناهجهم ورؤاهم المعرفية مع تلك التي لدى الفقهاء. أما النوع الآخر من المقارنة فهو ذلك الذي راعينا فيه الجنبه البنيوية أو الماهوية للعقلين الفقهي والثقافي، حيث أبرزنا ما لدى كل منهما من مرتكزات معرفية وخصائص متولدة عنها.

ومن حيث المقارنة الأولى المتعلقة بالواقع الموضوعي، فقد لاحظنا أن الرواد من المثقفين الدينيين جاءوا بدعوات ومنطلقات جديدة لم تكن مألوفة لدى الفقهاء. فقد دعوا إلى تجديد النظر في الدين، عبر منع العمل بالتقليد وانكار التنطعات والتدقيقات الفقهية، بل والدعوة إلى الإنفتاح المباشر على النص استناداً إلى العمل بمسلك الفهم المجمل، وكذا الإعتماد على مصادر معرفية أخرى تتمثل في كل من العقل والواقع. ومن حيث علاقة الواقع بالنص فقد جعل هؤلاء منه أداة موظفة لدورين، هما تفصيل النص بإعتباره مجملاً، وتوجيهه وتأويله بما يتفق وطروحات الواقع. كما أن هؤلاء المثقفين ميلاً واضحاً تجاه التفسير السنني لقضايا الواقع وطروحات النص خلافاً للتفسيرات والمتمنيات القائمة على الخوارق غير الطبيعية التي يكثر منها المفسر والفقيه التقليدي. كذلك أنهم أعادوا الإعتبار للمصلحة والمقاصد التي لم يولها الفقيه الإهتمام الكافي عادة، بل ولا يقرها إن كانت على خلاف المنصوص فيه، ومن ذلك الموقف من قضية الرق والزواج المتعدد. وكذا أن لهم إهتماماً ملحوظاً فيما يخص الحقوق الكلية التي تهم الأمة والمجتمع، خلافاً للفقيه الذي حصر إهتمامه في القضايا الجزئية بالتفريع والتوسيع، مما له علاقة بإختلاف المصادر المعرفية التي اعتمدا عليها في الأخذ والإعتبار. إذ اقتصر الفقيه على النص وسلطة السلف عادة، في حين وجد المثقف الديني في الواقع ومقاصد التشريع المدار الأكبر لإعتباراته المعرفية والحركية.

وبفعل هذه المصادر فقد نشأت لكل من الطرفين حساسية خاصة تختلف عما لدى الآخر، إذ إن ما يثير حساسية المثقف الديني هو قضايا الواقع الإجتماعي والسياسي، في حين إن ما يثير

الفقيه هو القضايا الدينية من الشعائر والحدود والعبادات وما إليها. أي أن ما يثير حساسية المثقف هو الواقع، وما يثير حساسية الفقيه هو النص أو الدين. على ذلك فقد تأثر المثقف الديني بالغرب تأثراً كبيراً وأخذ عنه الكثير من المنتجات المعرفية جاعلاً لها أصولاً إسلامية تبعاً لمقولة: هذه بضاعتنا ردت إلينا، ومن هذه المنتجات الاعتقاد بمبادئ المساواة والحريات العامة والإشترابية والوطنية وغيرها مما يعتبرها الفقيه أجنبية تتصادم مع النص ولا تتلاءم مع المرجعية الدينية. وأخيراً فإن المثقف الديني هو أكثر تقبلاً وإنفتاحاً على الآخر من الفقيه، سواء كان الأمر داخل الدائرة الإسلامية أو خارجها.

أما من حيث المقارنة الثانية بين المثقف الديني والفقيه، وهي المتعلقة ببنيتهما كعقلين منتجين للمعرفة؛ فقد اعتمدنا على المنهج الكيفي في تحديد هويتيهما البنيويتين، واشربنا إلى انهما محددان تبعاً لتشخيص الوظيفة المعرفية لكل منهما، وأن هذه الوظيفة تتشكل بحسب ما لدى كل منهما من مرتكزات معرفية، وبالتالي فإن تحديد الهوية إنما هو نتاج تعيين هذه المرتكزات التي تمثل جملة المصادر والآليات والأصول المولدة. وإنه بحسب هذه المرتكزات ثمة خصائص معرفية متولدة عنها هي التي تطبع عقل كل من الفقيه والمثقف بالطابع الخاص. ومن ذلك تبين طبيعة القطيعة المعرفية بينهما كعقلين منتجين.

ومن حيث المرتكزات المعرفية إنه إذا كان المصدر المعرفي للفقيه يتمثل في النص من الناحية الرئيسية؛ فإنه لدى المثقف عبارة عن الواقع، لكن ما يتولد عن النص هو غير ما يتولد عن الواقع، وأن مدّ الجسور بينهما يستدعي تأسيس أحدهما على الآخر، فإما أن يتأسس الواقع على النص كما يفعل الفقيه، أو يكون العكس كما يفعل المثقف.

كما يلاحظ أن علاقة كل من المثقف والفقيه بالنص هي علاقة مختلفة، فالأول يتعامل مع النص بوصفه موجهاً أكثر منه مكوناً، وعلى خلافه الآخر الذي يجعل من النص مكوناً أكثر منه موجهاً، وبالتالي فالنص لدى العقل المثقف له صفة توجيه الفكر، ولدى العقل الفقيه له صفة تكوين الفكر. الأمر الذي ينعكس على طبيعة العلاقة والموقف من الواقع، إذ يحتاجه المثقف كمصدر تكويني بخلاف الفقيه. وبالتالي فما يستند إليه المثقف تكويناً هو معطيات الواقع وحقائقه التفصيلية. أما ما يستند إليه توجيهاً فهو النص بمقاصده وبياناته المجملية. وبالتالي يختلف المثقف والفقيه في طبيعة صياغة موقفهما من كل من النص والواقع، وهيئة ما يجري بينهما من علاقة؛ توجيهاً وتكويناً.

أما الآلية المعرفية التي يعمل الفقيه على توظيفها في الفهم والتوليد المعرفي فهي عبارة عن آلية بيانية لغوية تستهدف النظر والتدقيق في النص وحل إشكالياته السندية والدلالية. في حين تتصف آلية المثقف الإجتهدية بأنها عقلانية نقدية موجهة، لإعتماده على الواقع كمصدر من حيث التكوين، ولإرتباطه بتوجيه النص من حيث الكليات والثوابت العامة.

يبقى المولد المعرفي لدى المثقف والفقيه، إذ يتصف لدى الأخير بأنه ذو خصوصية لغوية حرفية

وشكل جزئوي وتجزئي لا يهتم بالمبادئ والقضايا الكلية ولا بالسياقين الدلالي والواقعي عادة، وبالتالي فإن ما يتحكم في العقل الفقيه هو ما أطلقنا عليه المولد البياني الماهوي. وما تعنيه الصفة الماهوية هنا هي تحويل جزئيات النص إلى ماهيات ممنطقة كلية لا تخضع عادة لإعتبارات العوامل الخارجية من العقل والواقع.

أما مع المثقف فالملاحظ أنه يستند إلى ثلاثة أسس من المولدات والموجهات مستمدة من ذات المصادر المعرفية الثلاثة (النص والعقل والواقع). فهناك الموجهات النصية العامة التي تتصف بالشمول والثبات من غير أن تتأثر بتقلبات الأزمنة والأمكنة، ومنها موجهات التفكير ومعرفة الحق وموجهات الإيمان والعبرة والهدي بالمقاصد وبناء الأمة الصالحة.

كما أن هناك الموجهات العقلية والتي أبرزها تلك التي تعود إلى القواعد الخلقية والمنظومة القيمية على الصعيد العملي، وكذا قوانين الارتباط السببي على الصعيد الكوني الوجودي.

وأيضاً فهناك المولدات الواقعية التي تتحدد بالتجربة البشرية والتي تمثل نقطة اسناد المثقف في موارد الأخذ والرفض والفهم والتوجيه والإسقاط والتأويل، مثلما يلجأ الفقيه إلى مرجعية البيان الماهوي ليحدد تلك الموارد من الأخذ والرفض والفهم وما إلى ذلك.

وحول الخصائص المعرفية التي تتولد عما سبق من المرتكزات، والتي تعبر عما لدى المثقف والفقيه من مواصفات وميول متضاربة تطبع نتاجهما المعرفي، فقد شملت العناوين التالية: الهدف والوسيلة والقيمة والروح والأيديولوجيا والمحصلة المعرفية.

فهما يختلفان في الهدف المعرفي، إذ هو عند الفقيه عبارة عن تنزيل الدين على الواقع والعمل طبقاً لقاعدة حق الطاعة، لكنه عند المثقف عبارة عن رفع الواقع إلى مستوى الديانة عبر قاعدة المصلحة الإنسانية.

كما يختلفان في الوسيلة المعرفية، حيث إن الفقيه لا يجد فوارق حاسمة بين الوسائل والمقاصد، وإنما يتعامل معهما بذات الدرجة من الثبات عادة، خلافاً للمثقف الذي يتعامل مع الوسائل تعاملًا مرناً على عكس تعامله مع المقاصد والغايات.

كذلك أنهما يختلفان في القيمة المعرفية، إذ إن الرؤى الناتجة عن العقل الفقيه هي رؤى ذات قيم مطلقة في الغالب، اعتماداً على التوليد القائم على البيان الماهوي، بينما الرؤى الناتجة عن العقل المثقف هي رؤى ذات قيم نسبية قابلة للتغيير والتعديل عادة.

وكذا إنهما يختلفان في الروح المعرفية، فهي لدى الفقيه تجويزية خرقية لاستنادها إلى ما يرد في النص من غير فحص وإحتكام إلى الواقع وسننه في الغالب، في حين إنها لدى المثقف سنية لا تتقبل الصفة التجويزية أو الخرقية عندما تكون مصادرهما غير قطعية كحال روايات الحديث.

وأيضاً إنهما يختلفان في الآيديولوجيا المعرفية، فالحوافز التي تحرك العقل الفقيه نحو التفاعل مع المجتمع هي حوافز دينية ناتجة عما يحدث من تأزمات المظاهر الدينية، بينما هي لدى العقل المثقف حوافز إجتماعية لها علاقة بتأزمات الواقع الإجتماعي.

وأخيراً إنهما يختلفان في المحصلة المعرفية، حيث إن النتائج التي تفضي عن الممارسة المعرفية لدى العقل الفقيه هي نتائج ظنية بيانية عادة، بينما هي لدى العقل المثقف نتائج ظنية عقلانية مستمدة من الواقع في الغالب.

إذاً هناك موارد للصدام والتقاطع بين العقلين المثقف والفقيه تجعل أحدهما يقف في طرف قبال الآخر، وأن مبررات هذا التقاطع نابعة مما لديهما من إختلافات جوهرية حول المرتكزات المعرفية كما قدمنا، مع ما يحتاج كل منهما من إصلاح، فما يحتاجه الفقيه هو الاعتراف بمرجعية الواقع والوجدان العقلي كمصدرين أساسيين في التكوين المعرفي، بغية أن تتحول ممارسته المعرفية مما هي ذات طابع ماهوي إلى طابع وقائعي عقلاني. أما ما يحتاجه المثقف الديني فهو الوضوح المنهجي والتخصص.